

الاسم واللقب:	عبد الحق سعدي	خديجة رفيف	شيخ عبد القادر
الرتبة:	أستاذ مساعد قسم ب	أستاذ محاضر أ	أستاذ محاضر ب
التخصص:	محاسبة	محاسبة وتدقيق	محاسبة
المؤسسة/الجامعة:	المركز الجامعي عبد الله مرسلتي - تيبازة	جامعة علي لونيسي البليدة 2	جامعة الحاج لخضر باتنة
البريد الإلكتروني:	Abdelhek.saadi07@gmail.com	K.refif@univ-blida2.dz	Abdelkader.chikh@univ-batna.dz
الهاتف :	0698.94.31.41	0669138622	0776213258
عنوان المداخلة:	مساهمة مبادئ حوكمة الشركات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية		
محور المداخلة:	دور الحوكمة وأثرها على مهنتي المحاسبة والتدقيق		

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مساهمة مبادئ حوكمة الشركات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية، ومحاولة إسقاط ذلك من خلال دراسة استطلاعية لعينة مكونة من 40 مفردة شملت مجموعة من المحاسبين والماليين للمؤسسات اقتصادية جزائرية، باستخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات، ولمعالجة البيانات وتحليل وتفسير النتائج تم الاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS V26.

توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) لمبادئ حوكمة الشركات في تفعيل النظام الرقابة الداخلية.

abstract

This study aims to demonstrate the contribution of corporate governance principles to the effectiveness of the internal control system, and to attempt to demonstrate this through a survey study of a sample of 40 individuals, including a group of accountants and financial managers from Algerian economic institutions. A questionnaire was used to collect data. The Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) V26 was used to process the data, analyze, and interpret the results.

This study concluded that corporate governance principles have a statistically significant effect at the significance level ($\alpha=0.05$) on the effectiveness of the internal control system.

مقدمة:

في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، والتوسع الكبير في أنشطة الشركات، برزت الحاجة إلى نظام ينظم العلاقة بين مختلف الأطراف داخل الكيان المؤسسي، ويضمن التوازن بين تحقيق الأرباح والحفاظ على الشفافية والنزاهة، من هنا جاءت حوكمة الشركات كأحد المفاهيم الجوهرية التي تهدف إلى تحقيق الإدارة الرشيدة وتعزيز الثقة بين الشركة ومختلف أصحاب المصالح.

كما أن في بيئة الأعمال المعاصرة، تواجه المؤسسات العديد من التحديات التي تتعلق بالشفافية، المساءلة وحماية الأصول، مما يجعل وجود نظام رقابة داخلية فعال ضرورة حتمية لضمان استقرار الأداء وتحقيق

الأهداف التنظيمية، يعد نظام الرقابة الداخلية أحد المكونات الأساسية للإدارة الرشيدة، حيث يهدف إلى توفير ضمانات معقولة بشأن فعالية وكفاءة العمليات، مصداقية التقارير المالية، والامتثال للقوانين والأنظمة المعمول بها.

❖ **إشكالية:** على ضوء ما سبق فالإشكالية المراد دراستها يمكن صياغتها على النحو التالي:

ما أثر مبادئ حوكمة الشركات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية ؟

وقد قسمنا التساؤل الرئيسي إلى جملة من الأسئلة الفرعية كالآتي:

■ هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) لحوكمة الشركات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية من خلال بعد الإفصاح والشفافية؟

■ هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) لحوكمة الشركات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية من خلال بعد مسؤوليات مجلس الإدارة؟

■ هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) لحوكمة الشركات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية من خلال بعد حقوق المساهمين؟

❖ **فرضيات الدراسة:** يستند هذا البحث على الفرضية الرئيسية التالية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) لحوكمة الشركات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية ؟

وتتبع عن الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

■ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) لحوكمة الشركات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية من خلال بعد الإفصاح والشفافية.

■ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) لحوكمة الشركات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية من خلال بعد مسؤوليات مجلس الإدارة.

■ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) لحوكمة الشركات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية من خلال بعد حقوق المساهمين.

❖ **أهداف الدراسة:** هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

- التعرف على حوكمة الشركات، وأهم مبادئها.

- التعرف نظام الرقابة الداخلية، وأهم أهدافه.

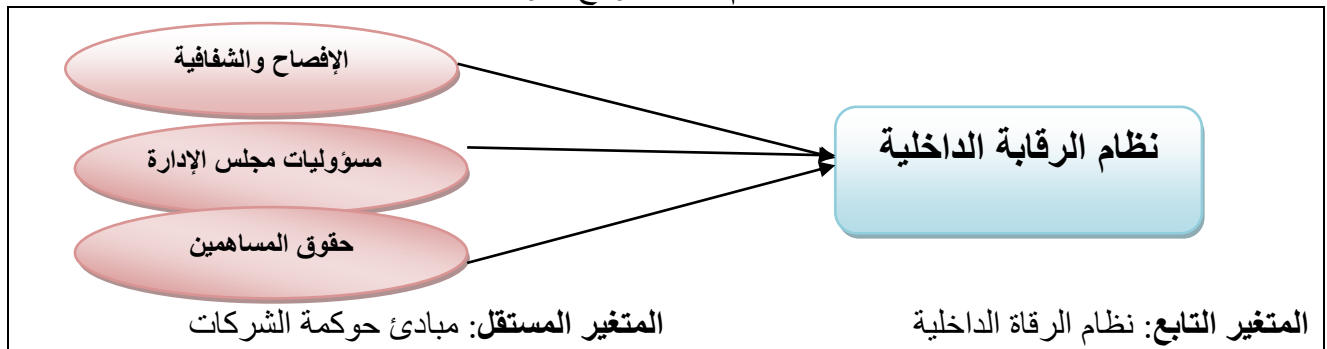
- إبراز علاقة القائمة بين حوكمة الشركات ونظام الرقابة الداخلية.

- التعرف أثر مبادئ حوكمة الشركات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية.

❖ **منهج الدراسة:** في هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لعرض الإطار النظري لمتغيرات الدراسة (حوكمة الشركات ونظام الرقابة الداخلية)، أما في الجانب الميداني تم الاعتماد على دراسة حالة وذلك باستخدام أداة الاستبيان.

❖ **نموذج الدراسة:** تم إعداد نموذج الدراسة بناء على أبعاد مشكلة الدراسة، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثين

❖ **محتويات الدراسة:** قسمنا هذه الدراسة إلى أربع محاور أساسية كالآتي:

✓ **المحور الأول:** الإطار العام لحوكمة الشركات.

✓ **المحور الثاني:** مفاهيم عامة نظام الرقابة الداخلية.

✓ المحور الثالث: علاقة حوكمة الشركات بنظام الرقابة الداخلية.

✓ المحور الرابع: الدراسة الميدانية.

1. الإطار العام لحوكمة الشركات

1.1. تعريف الحوكمة: تعدد التعاريف المتعلقة بحوكمة الشركات من أهمها نذكر ما يلي:

التعريف الأول: وضع النظام الأمثل الذي يتم من خلاله استغلال موارد الشركات وحسن توجيهها ومراقبتها من أجل تحقيق أهداف الشركة والوفاء بمعايير الإفصاح والشفافية؛¹

التعريف الثاني: مجموعة قواعد التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، وقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين؛²

التعريف الثالث: مجموع الأسس والقواعد والإجراءات التي تستخدم لإدارة الشركة، سواء من النواحي القانونية أو التمويلية أو المحاسبية، والتي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من جهة، والممولين وأصحاب المصالح من جهة أخرى.³

التعريف الرابع: معهد المدققين الداخليين (IIA) يعرف حوكمة المؤسسات على أنها "العمليات والإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير الإشراف على إدارة المخاطر ومراقبتها والتأكد على كفاءة الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيم المؤسسة من خلال حوكمة المؤسسات فيها".⁴

التعريف الخامس: يعرف صندوق النقد الدولي FMI الحوكمة على أنها: "الطريقة التي بواسطتها تدير سلطة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لخدمة التنمية وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع".⁵

من التعاريف السابقة يمكن القول بأن حوكمة الشركات: هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها ما ينتج عنه علاقات تعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات ومساهميها وأصحاب المصالح فيها

2.1. خصائص الحوكمة: تمتاز الحوكمة بمجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي: ⁶

- **الانضباط:** وهو إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح؛
- **الشفافية:** وتعني تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث؛
- **الاستقلالية:** وتعني أنه لا يوجد تأثيرات أو ضغوط غير لازمة للعمل؛
- **المساءلة:** وتعني إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛
- **المسؤولية:** وتعني المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة؛
- **العدالة:** وتعني احترام حقوق مختلف مجموعات أصحاب المصلحة في المؤسسة؛
- **المسؤولية الاجتماعية:** وتعني النظر إلى المؤسسة كمواطن جيد.

3.1. أسباب ظهور الحوكمة: هناك عدة الأسباب التي ساهمت في تبلور مفهوم الحوكمة الرشيدة وظهوره نذكر منها: ⁷

- تزايد الممارسات المالية والإدارية الخاطئة بالشركات التجارية وما يستتبعها من تلاعب و تضليل في التقارير المالية و ظهور الكثير من قضايا الفساد المالي الإداري الأمر الذي يستوجب وجود قواعد حاكمة للحد من هذه المظاهر و ضمان استمرارها مستقبلا؛

¹ محمد إبراهيم موسى ، حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية ،الدار الجامعية الجديدة، مصر ، 2010، ص: 17

² محمودي مليك ، التدقيق الداخلي ودوره في إرساء مبادئ الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية -دراسة استطلاعية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الناشطة في ولاية المسيلة، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد 09، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2022، ص: 804.

³ Boudarbala mohamed, harrouchi djeloul, **The role of corporate governance in determining the accounting conservatism level of algerian company's financial statements : a field study**, journal of economic growth and entrepreneurship jege, vol° 04, N° 07, 2021, p:39

⁴ علاء فرحان طالب، إيمان شبحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، ط 01، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان: 2011، ص: 28

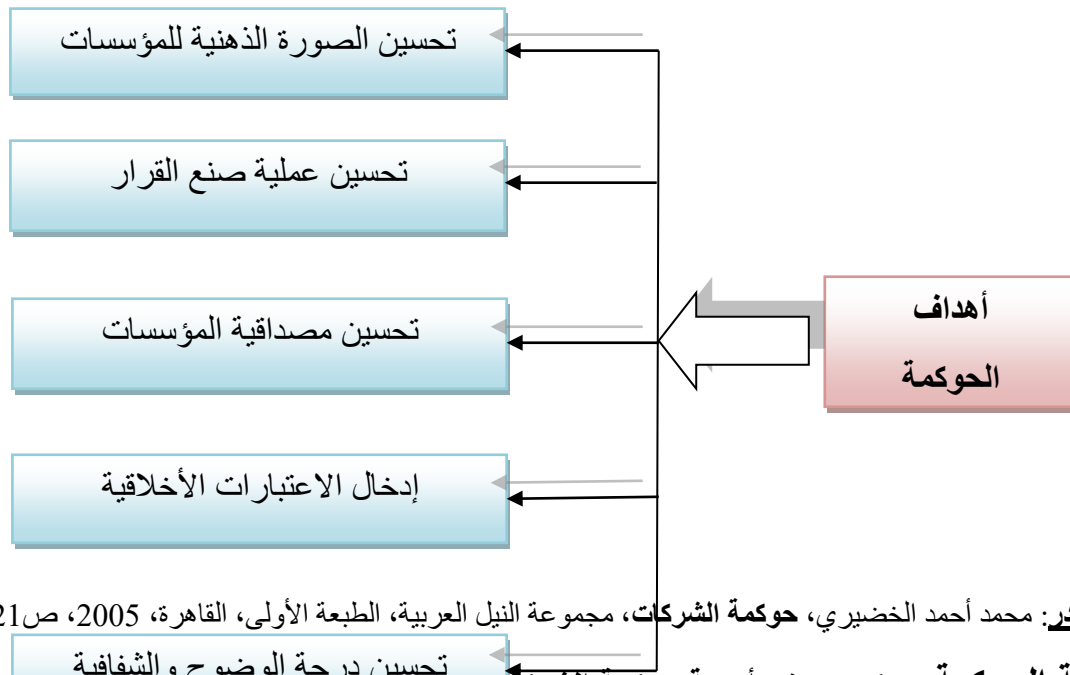
⁵ مربي محمد، حديدي آدم، **آليات تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الجزائرية**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 08، العدد 01، 2022، ص: 338.

⁶ رحال ناصر، موفق سهام، **تقييم جاهزية البنوك الجزائرية لتبني مبادئ الحوكمة حالة بنك الخليج وكالة بسكرة أنموذجا**، مجلة روى اقتصادية المجلد 09، العدد 02، 2019، ص: 213.

⁷ دربال سهام، عبو فاطمة سارة، **ضرورة تبني مبادئ الحوكمة الرشيدة في الشركات التجارية في الجزائر**، مجلة قضايا معرفية ، المجلد 02 ، العدد 03، 2022، ص: 209.

- ضعف حماية حقوق صغار المساهمين نتيجة احتمال تواطأ كبار المساهمين مع إدارة الشركة لتعظيم منافعهم الخاصة على حساب المنفعة العامة في الشركة؛
 - كثرة المشاكل أدت إلى زيادة الاهتمام الرسمي بتعزيز نظم حوكمة الشركات فشكلت العديد من اللجان وصدرت العديد من القوانين والتشريعات ركزت على تعزيز نظام الحوكمة وآلياتها الداخلية والخارجية.
 - ظهور العديد من الأزمات المالية العالمية التي حدثت في العديد من دول العالم الناتجة عن الفساد وسوء الإدارة وعدم القدرة على جذب رؤوس الأموال الكافية التي أدت إلى تقادم أزمات المؤسسات العالمية الكبرى.
- 4.1. أهداف الحوكمة:** تتمثل أهداف الحوكمة فيما يلي:⁸
- تعزيز قيمة المؤسسة وقدرتها التنافسية من خلال تحسين الأداء التنظيمي والمساءلة والموثوقية وتقييم الإدارة العليا.
 - تضمن حوكمة المؤسسات الرشيدة للمستثمرين أن أموالهم يتم استخدامها بكفاءة وشفافية ومسؤولية.
 - تحسين أداء المؤسسة، وبناء الثقة مع أصحاب المصلحة، وحماية مصالح الأقلية أو صغار المستثمرين.
 - تحقيق العدالة والشفافية، من خلال الامتثال للقوانين والمبادئ والمعايير، مع مكافحة الفساد وتعزيز المسائلة كما يمكن تلخيص أهداف الحوكمة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01): أهداف الحوكمة



المصدر: محمد أحمد الخضيرى، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2005، ص21.

- 5.1. أهمية الحوكمة:** يمكن عرض أهمية حوكمة الشركات -الحصول على رأس المال وجذب المستثمرين: فالشفافية والضوابط المالية والحقوق والمسؤوليات الواضحة لمجلس الإدارة والمساهمين والنابعة من أنظمة حوكمة الشركات تؤدي إلى تقليل ارتياب المستثمرين، وقد أوضحت العديد من الدراسات أن المستثمرين على استعداد لدفع قيمة أعلى لأسهم الشركات التي تمتاز بممارسات الحوكمة مقارنة بتلك التي تفتقر إلى مثل هذه الممارسات.
- تقوية القدرة التنافسية للشركة:** إن تحسين أداء الشركة وقيمتها الاقتصادية وقيمة أسهمها، وكذا تحسين الممارسات المحاسبية والمالية والإدارية فيها ونزاهة تعاملاتها وعدالتها وشفافية المعلومات الصادرة عنها، كل ذلك من شأنه أن يقوي قدرات الشركة التنافسية وكذلك قدراتها على جذب الاستثمار والنمو.

⁸ محم بوهدة، شنافة جهرة، زرقاطة مريم ، حوكمة الشركات في ضل النظريات التعاقدية وسبل إرسائها في بيئة الأعمال الجزائرية. مجلة أبعاد إقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 2020، ص 416.

⁹ - حكيمة بوسلمة، حوكمة الشركات كآلية لمواجهة الفساد المالي وتحقيق التنمية المستدامة- تجربة ماليزيا نموذجاً، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2018، ص51-52.

-تحسين كفاءة أداء الشركة: إن تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى تحسين إدارة الشركة ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على تطوير إستراتيجية سليمة للشركة وضمان اتخاذ قرارات الدمج أو الاستحواذ بناء على أسس سليمة، كما يتم تحديد المكافآت على أساس الأداء مما يساعد على تحسين كفاءة أداء الشركة.

-سرعة اكتشاف التلاعب والغش المالي والوقاية منه: إن تأكيد مسؤوليات الإدارة وتعزيز مساءلتها وتحسين الممارسات المحاسبية والمالية والإدارية، والتأكيد على الشفافية، كل ذلك من شأنه أن يقي الشركة والعاملين فيها من التلاعب والغش المالي والأزمات والإفلاس، ويساعد على سرعة اكتشافها واتخاذ الإجراءات الواجبة بشأنها وعلاج أسبابها وأثارها قبل تفاقمها وتأثيرها على الشركة.

-زيادة فرص العمل والتنمية الاقتصادية: إن تطبيق مبادئ الحوكمة يقوي ثقة الجمهور في صحة عملية تطوير الشركات التي تتطلب قواعد إدارية جيدة، كما يساعد على ضمان تحقيق الدولة أفضل عائد على استثماراتها، وهذا بدوره سيؤدي إلى المزيد من فرص العمل والتنمية الاقتصادية.

-منع حدوث الأزمات المالية: تبني معايير للإفصاح والشفافية في التعامل مع المستثمرين والمقرضين في إطار التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يساعد على منع حدوث الأزمات المالية، وفي الاقتصاد العالمي الحالي تصبح الشركات بل الدول التي تضعف فيها أساليب ممارسة الحوكمة أكثر عرضة لنتائج وخيمة تفوق بكثير مجرد الفضائح والأزمات المالية، وقد أصبح من الواضح تماما أن أسلوب ممارسة الحوكمة يحدد بدرجة كبيرة مصير الشركات ومصير الاقتصاديات كلها في عصر العولمة.

6.1. مبادئ الحوكمة: تمت صياغة مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) نتيجة لانعقاد اجتماع بين الدول الأعضاء في المنظمة سنة 1998، بمساهمة المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتم الاتفاق على وضع مجموعة من المبادئ، هي كالتالي:¹⁰

➤ **ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات:** يجب أن يكون الهدف العام لمختلف الشركات هو تأسيس إطار فعال لحوكمة الشركات.

➤ **حقوق المساهمين:** يجب أن تضمن حوكمة الشركات حملة الأسهم سهولة ممارسة حقوقهم.

➤ **المعاملة المتكافئة للمساهمين:** يجب أن تكفل حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة والعادلة بين جميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين، والمساهمين الأجانب.

➤ **حقوق أصحاب المصالح:** يجب أن يعترف نظام حوكمة الشركات بحقوق مختلف أصحاب المصالح في الشركة في إطار القانون الاتفاقيات المتبادلة، وتنمية العلاقة بين الشركة وأصحاب المصلحة، من أجل ضمان السير الحسن واستدامة الأعمال وخلق الثروة.

➤ **الإفصاح والشفافية:** يجب على المؤسسات أن توضح لجميع الأطراف الفاعلين داخل الشركة الأدوار والمسؤوليات التي يتحلى بها مجلس الإدارة، كما يجب عليهم أيضا تنفيذ إجراءات للتحقيق بشكل مستمر من سلامته التقارير المالية، وأن يكون الإفصاح عن الأمور الجمهورية في الوقت المناسب.

➤ **مسؤولية مجلس الإدارة:** يعمل نظام حوكمة الشركات على الإشراف والتوجيه المستمر والاستراتيجي للشركة، وفرض رقابة فعالة على الإدارة بواسطة مجلس الإدارة، حيث يجب أن تتوفر في أعضاء مجلس الإدارة المسؤولية والولاء تجاه الشركة ومساهميها.

2. مفاهيم عامة حول نظام الرقابة الداخلية

1.2. تعريف نظام الرقابة الداخلية: هناك العديد من التعاريف لنظام الرقابة الداخلية، يمكن عرض أهمها كما يلي:

عرفه معهد المراجعين الداخليين بأنه: "كل إجراء يتخذه كل من مجلس الإدارة والإدارة وأطراف أخرى بالمؤسسة لتعزيز إدارة المخاطر ورفع احتمالات بلوغ المؤسسة لأهدافها، حيث على المسيرين أن يتخذوا التدابير المناسبة واللازمة لتوفير تأكيد معقول حول مدى قدرة المؤسسة على تحقيق وبلوغ أهدافها."¹¹

كما عرفته لجنة (COSO) على أنه: "عبارة عن مجموعة من السياسات والإجراءات التي تنفذ بواسطة إدارة الشركة من أجل توفير ضمان معقول من تحقيق الأهداف التالية:"¹²

¹⁰ BOUSSADIA. Hichem, **La gouvernance d'entreprise et le contrôle du dirigeant: Cas de l'entreprise publique Algérienne** : Thèse De Doctorat, Université Abou Bekr Belkaid Tlemcen. Alegria, 2013-2014, p54-55.

¹¹ سهام حسين، أثر المدقق الخارجي لنظام الرقابة الداخلية على تحسين جودة نظام التدقيق، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، الجزائر، 2017-2018، ص43.

¹² Eric Bonin, Jean-Luc Rossignol, **Le contrôle interne des entreprises de travail temporaire d'insertion: la nécessité d'un diagnostic des processus**, La revue des sciences de gestion, Vol 2, N° 224, 2007, p 41.

- احترام سياسات الإدارة؛
- حماية الأصول؛
- منع واكتشاف الغش والأخطاء؛
- توفير معلومات موثوق فيها وفي الوقت المناسب".

عرفه معيار التدقيق الدولي رقم 400 على أنه: "كافة السياسات والإجراءات (الضوابط الداخلية) التي تتبناها إدارة المنشأة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول الى هدف الإدارة وهو إدارة العمل بشكل منظم وكفؤ، والمتضمنة الالتزام بسياسات الإدارة وحماية الأصول ومنع واكتشاف الاحتيال والخطأ، ودقة واكتمال السجلات المحاسبية وإعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب".¹³

ومنه نستنتج أن نظام الرقابة الداخلية هو مفهوم شامل يفرض على الشركة بالكامل سواء كانوا أشخاصاً من مجلس الإدارة إلى أبسط عامل، أو أنشطة مالية كانت أو غير مالية، وهذا بهدف حماية أصول وموارد الشركة.

2.2. خصائص نظام الرقابة الداخلية: تتمثل هذه الخصائص فيما يلي:¹⁴

- خطة تنظيمية تكمل حسن سير العمل وانتظامه وذلك بتقسيم العمل وتحديد الاختصاصات والمسؤوليات الوظيفية؛
- أن يتم مباشرة تحديد الاختصاصات والمسؤوليات في وضوح تام للقضاء على تداخل الاختصاص وتضاربه؛
- وجود إجراءات تسجيلية مناسبة تتيح رقابة محاسبية فعالة للأصول والالتزامات والدخل والمصروفات؛
- وجود هيئة من العاملين على مستوى عال من الكفاءة.

3.2. أهداف نظام الرقابة الداخلية: يسعى نظام الرقابة الداخلية لتحقيق مجموعة من الاهداف نوجزها في

النقاط التالية:¹⁵

- حماية موجودات الشركة من التلف والاختلاس والتلاعب والضياع؛
- حماية سجلات ودفاتر وحسابات الشركة من أي انحرافات أو أخطاء متعمدة أو غير متعمدة؛
- التأكد من الحصول على بيانات محاسبية دقيقة يمكن الاعتماد عليها في المجالات المختلفة الداخلية والخارجية، ويمكنها تلبية احتياجات كافة الجهات الداخلية والخارجية؛
- تحقيق الالتزام بالقوانين واللوائح والسياسات والتعليمات الموضوعة من قبل الإدارة؛
- تحقيق الكفاءة الإنتاجية.

4.2. أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية: يمكن تلخيص أهم الأساليب وأكثرها شيوعاً فيما يلي:¹⁶

أ. أسلوب قوائم الاستقصاء (الاستبيانات): وهي عبارة عن قائمة تحتوي على أسئلة تتعلق بنظام الرقابة الداخلية على النشاطات والعمليات المختلفة، بحيث تكون مكونة من عدة أجزاء كل منها يتعلق بإحدى مجالات النشاط، وعادة ما تكون قائمة الاستبيان مقسمة إلى خانة الأسئلة، خانة للإجابات وخانة لتقييم الإجابات وتقديم الملاحظات.

ب. الأسلوب الوصفي للرقابة (التقرير الوصفي): يستخدم كبديل للطريقة الأولى وذلك لاعتقاد البعض بأنها تعاني من عيوب، إذ يتوفر أسلوب التقرير الوصفي على درجة أكبر من المرونة مقارنة بالأسلوب السابق، حيث يقوم المدقق بكتابة تقرير وصفي عن الإجراءات المتعلقة بالرقابة الداخلية المتبعة في تنفيذ مختلف العمليات، وعن تدفق المعلومات والبيانات بين الأقسام والوظائف ويتم ذلك عن طريق المقابلات مع المسؤولين والعاملين،

¹³ سعدي احلام، بن موقفي علي، مساهمة نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخالفات المحاسبية في ظل مبادئ حوكمة الشركات-دراسة حالة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 08، العدد 01، جوان 2021، ص485

¹⁴ سماح طلحي، ساكري نويري، دور تقييم نظام الرقابة الداخلية في تحديد إجراءات المراجعة الخارجية-دراسة حالة مطاحن الحضنة المسيلة-، مجلة العلوم الانسانية لجامعة ام البواقي، المجلد 07، العدد 03، ديسمبر 2020، ص1370.

¹⁵ علي حسين الدوغجي، إيمان مؤيد الخيرو، تحسين فاعلية نظام الرقابة الداخلية وفق نموذج COSO، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 70، جامعة بغداد، العراق، 2013، ص405-406.

¹⁶ ادريس عبد السلام اشنتوي، نفس المرجع السابق، صص71-74.

وعن طريق الملاحظة، الاختبار، الاستفسار وكذلك عن طريق المستندات والسجلات المحاسبية وغيرها من الوثائق المستخدمة في الشركة.

ج. أسلوب خرائط التدفق (خرائط النظم): يعتبر هذا الأسلوب من الأساليب الحديثة التي انتشر استعمالها لجمع معلومات عن نظام الرقابة الداخلية، وهو تعبير شكلي لنظام أو مجموعة من العمليات المتتالية ويتم تصميمها بغرض وصف تدفق العمل لأن ما يميز هذا الأسلوب هو استخدام عدة رموز في إعداد خرائط النظم، وهي رموز متعارف عليها عالمياً، حيث تعتبر هذه الخرائط وسيلة توضيحية تبين تدفق الإجراءات والمعلومات، عناصر الرقابة المحاسبية والإدارية، تقسيم العمل بين الوظائف المختلفة ومخرجات النظام من سجلات وتقارير وغيرها.

5.2. مكونات نظام الرقابة الداخلية: يتكون نظام الرقابة الداخلية من المكونات المبينة في الجدول أدناه:

الجدول رقم 01: مكونات نظام الرقابة الداخلية وتفسيرها

البيان	التفسير
بيئة الرقابة	تركز على التصرفات والسياسات التي تتعلق بالرقابة وأهميتها والتي تتكون من العناصر التالية: الالتزام بالكفاءة، القيم والأخلاق، تحديد الصلاحيات
تقدير المخاطر	يتوجب على المؤسسة دراسة المخاطر وتوقع احتمال حدوثها
الأنشطة الرقابية	السياسات والإجراءات التي تضعها المؤسسة لتحقيق الأهداف وتصمم لتحديد واكتشاف الأخطاء
المعلومات والاتصال	يوفر نظام المعلومات الفعال المدخل الملائم لتحديد الطرق التي يتم بها تسجيل العمليات المالية والتبويب الصحيح للكشوف المالية
المتابعة	تقويم دوري لمختلف مكونات الرقابة الداخلية وتحديد إذا كانت تعمل بالشكل المطلوب

المصدر: حسين بشير الزعر، حاج فوير قورين، دور نظام الرقابة الداخلية في تعزيز حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة SOTIPLAST مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 08، العدد 02، 2022، ص38

3. علاقة نظام الرقابة الداخلية على حوكمة الشركات

يتضمن مفهوم حوكمة الشركات عدة آليات رقابية تعمل على تحقيق أهداف الشركة، ويمكن تقسيم هذه الآليات إلى ما هو داخلي كالمراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية، ومنها ما هو خارجي كالمراجعة الخارجية، فللحوكمة دور بالغ الأهمية في التنسيق بين هذه الآليات والعمل على تطويرها، كما أن هناك اهتمام كبير حول نظم الرقابة الداخلية في إطار حوكمة الشركات مما أدى إلى تطور مفهوم المراجعة الداخلية في ظل الحوكمة لمواكبة أهمية نظم الرقابة الداخلية وللقيام بالدور المطلوب منها في تحسين نظام الرقابة الداخلية إذ أصبح من الضروري أن يتضمن تقرير المراجع الداخلي تقريراً مدمجاً مع التقرير المالي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية، حيث لا تكون هناك قيمة مضافة لعمل المراجع بدون تقييمه للرقابة الداخلية.¹⁷

أهمية نظام الرقابة الداخلية في تعزيز مبادئ الحوكمة: يمكن إبراز ذلك من خلال إبراز أهمية هذا النظام للأطراف المعنية بالحوكمة كل على حدة، وذلك كما يلي:¹⁸

■ **الأهمية بالنسبة لإدارة المؤسسة:** تعتبر إدارة المؤسسة إحدى أهم الجوانب التي تعزز وتبرز أهمية نظام الرقابة الداخلية في تعزيز نظام الحوكمة، حيث تقوم بحفظ أصول المؤسسة وتحسين كفاءتها التشغيلية من خلال نظام الرقابة الداخلية، يعتبر مجلس الإدارة كأداة فعالة لمراقبة سلوك الإدارة وحماية رأس المال المستثمر من سوء الاستعمال، كما يساهم مجلس الإدارة القوي في وضع إستراتيجية المؤسسة وتقديم الحوافز المناسبة للإدارة مما يساهم في تعظيم قيمة المؤسسة.

¹⁷ خلادي راصية، دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية وانعكاساته على حوكمة الشركات، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المركز الجامعي آفلو، المجلد 02، العدد 02، 2020، ص20

¹⁸ الهادي فضيلة، دبي علي، مساهمة نظام الرقابة الداخلية في دعم أسس الحوكمة بالمؤسسات الاقتصادية - دراسة تحليلية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد

- **الأهمية للمساهمين:** يعتبر نظام الرقابة الداخلية ذو أهمية بالغة لدى المساهمين حيث يهتم المالكون بضمان أموالهم التي تم استثمارها من أجل الاستفادة منها، لذا تعتبر الرقابة الداخلية وضوابطها وإجراءاتها ووسائلها ضمانا مناسباً لهم في هذا الصدد.
- **الأهمية للعملاء:** يعتبر نظام الرقابة الداخلية ذو أهمية بالغة لدى العملاء فالهدف من وضع نظام الرقابة الداخلية هو مساعدة المؤسسة على تحقيق أهدافها، ويتضمن النظام مجموعة من السياسات والإجراءات التي تم تصميمها لتزويد الإدارة بالتأكد اللازم على تحقيق الأهداف المهمة وتعرف هذه العناصر بعناصر الرقابة الداخلية.
- **الأهمية للتدقيق الداخلي:** تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي واحدة من أهم الوظائف الأساسية للإدارة السليمة للمؤسسة وفقاً لمبادئ الحوكمة لأنها هي المؤهلة للاكتشاف المبكر للأخطاء والانحرافات المتعمدة وغير المتعمدة وتصحيحها في أوانها.
- **الأهمية لدائني وموردي المؤسسة:** يعتبر نظام الرقابة الداخلية ذو أهمية بالغة لدى دائني وموردي المؤسسة حيث يركز اهتمامهم على كمية النقد المتوفرة للمؤسسة. فكلما زادت نسبة النقد المتاحة للمؤسسة زادت الثقة في قدرتها على سداد الديون المستحقة وتعتبر الرقابة الداخلية الوسيلة لتحقيق ذلك
- **الأهمية للمستثمرين:** أن للمستثمرين بلورة دور نظام الرقابة الداخلية في تعزيز مبادئ الحوكمة حيث أن التوجه الطبيعي للاستثمار يكون في المؤسسات التي تحقق أرباحاً معقولة وتحرص على حفظ حقوقهم واستثماراتهم من التلف والضياح ولا يكون ذلك دون وجود نظام رقابة داخلية سليم، حيث أن هذا النظام يلعب دوراً في ضمان كفاءة العمليات اليومية وموثوقيتها وملاءمتها ويزيد من درجة الدقة في التقارير المالية.
- **الأهمية للجهات الحكومية:** ينصب اهتمام الجهات الحكومية ذات العلاقة وبشكل خاص إدارة الضرائب على أهمية ودور نظام الرقابة الداخلية في تعزيز مبادئ الحوكمة من خلال الاهتمام بصافي نتائج أعمال المؤسسة لاستيفاء حقها منها، لكون الضرائب تعتبر مصدر من مصادر الإيرادات العامة، ووجود نظام للرقابة الداخلية من شأنه أن يضفي طابعاً على مصداقية وصحة القوائم المالية
- **الأهمية للمدقق الخارجي:** يعتبر التدقيق الخارجي من أهم آليات الحوكمة حيث يقوم بإبداء الرأي حول ما إذا تم إعداد البيانات المتعلقة بالوضع المالي للمؤسسة وفق المعايير السليمة المتعارف عليها أم لا، ولا شك أن المدقق الخارجي سيستفيد كثيراً من وجود نظام الرقابة الداخلية إذ تدقق الحسابات عادة باستخدام أسلوب العينات الإحصائية وتلك العينة يتوقف حجمها على متانة نظام الرقابة الداخلية، وعليه تعد الرقابة الداخلية عنصراً هاماً للمدقق الخارجي وهدفاً رئيسياً يرتبط بشكل وثيق بتخطيط إجراءات المراجعة.

3. الدراسة الميدانية:

من خلال الدراسة الميدانية سيتم توضيح عن مدى مساهمة مبادئ حوكمة الشركات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية. اعتماداً على أداة الاستبيان، وكانت خطوات الدراسة الميدانية كالآتي:

1.3. مجتمع وعينة الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من مجموعة من إدارات محاسبين وماليين لمؤسسات اقتصادية جزائرية والذي بلغ عددهم 40 مفردة.

1.1.3. هيكل أداة الدراسة:

✓ **القسم الأول:** يضم أسئلة عامة للبيانات الشخصية والوظيفية لأفراد العينة.

✓ **القسم الثاني:** وقسم إلى محورين وهما:

• **المحور الأول: مبادئ حوكمة الشركات:** خصصت لها 15 عبارات موزعة على ثلاث أبعادها.

• **المحور الثاني: نظام الرقابة الداخلية:** وتضمن 07 عبارات.

2.3. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة: لقد تم استخدام spss v26 وتم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

*التوزيع التكراري والنسب المئوية * المتوسط الحسابي * الانحراف المعياري * معامل ألفا كرونباخ
* الجذر التربيعي — cronbach Alpha * اختبار T-test وتحليل التباين anova * تحليل التباين للانحدار.

3.3. قياس الاستبانة: في هذه الدراسة تم اختيار مقياس ليكرت الخماسي كونه يعد من أهم المقياس شيوفاً والأكثر استخداماً، ويمكن توضيح حدود الموافقة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): الإجابات وأوزانها

الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن	5	4	3	2	1
المتوسط المرجح	4.21-5	4.2-3.41	3.40-2.61	2.6-1.8	1-1.8

المصدر: من إعداد الباحثين

4.3. ثبات وصدق الدراسة: هنا سنقوم باختبار صدق وثبات الاستبيان (أداة الدراسة)، وذلك من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ لمعرفة مدى ثبات هذه الأداة، وكذلك سنقوم بحساب معامل الصدق والذي يتمثل في الجذر التربيعي لقيمة ألفا كرونباخ. والجدول الموالي يوضح اختبار ثبات وصدق الاستبيان.

الجدول رقم (03): معامل الثبات (ألفا كرونباخ) و معامل الصدق

البيان	عدد العبارات	معامل الثبات Alpha Cronbach	معامل الصدق
الاستبانة ككل	22	0.849	0.921

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (spss.v26)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه لوحظ أن معامل الثبات الإجمالي لأداة الدراسة بلغ (0.849)، وهو معامل ثبات مرتفع جدا ومناسب لأغراض الدراسة، كما نلاحظ أن قيمة معامل الصدق تساوي (0.921) وهي قيمة مرتفعة جدا، وهذا ما يعني أن عبارات الاستبيان صادقة.

5.3. تحليل اتجاه آراء العينة بالنسبة للقسم الأول "البيانات الشخصية"

وصف عينة الدراسة: للتعرف على خصائص العينة، قمنا بحساب التكرارات والنسب المئوية لأفراد العينة وظهرت لدينا النتائج التالية:

الجدول (04): خصائص العينة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	ليسانس	10	25%
	ماستر	24	60%
	ماجستير	00	00%
	دكتوراه	06	15%
السنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	07	17.50%
	من 5 إلى 10 سنوات	15	37.5%
	أكثر من 10 سنوات	23	57.5%

المصدر : من إعداد الباحثين

التعليق: يشير الجدول أعلاه إلى النتائج الإحصائية لخصائص عينة الدراسة، ومن خلال هذه النتائج نلاحظ:

• كما نلاحظ أن أغلبية أفراد الدراسة من حيث المؤهل العلمي هم من فئة الحاصلين على شهادة ماستر حيث بلغت نسبتهم (60%)، أما الفئة التي تليها فهي فئة الحاصلين على شهادة ليسانس بنسبة تقدر ب (25%)، وفي الأخير تأتي فئة الحاملين لشهادة الدكتوراه بنسبة ضعيفة جدا قدرت ب(15%).

• كما يظهر لنا من خلال الجدول أن أغلبية أفراد العينة التي خبرتهم تفوق 10 سنوات بنسبة (57.5%). وتليهم أفراد العينة خبرتهم تتراوح ما بين (5 إلى 10 سنوات) بنسبة (37.5%)، في حين تشكل فئة أفراد العينة التي أقل من 5 سنوات خبرة أقل نسبة حيث قدرت ب(17.5%).

6.3. تحليل وتفسير لآراء العينة حول محاور الدراسة للقسم الثاني

تحليل لآراء العينة حول المحور الأول: مبادئ حوكمة الشركات: ويظهر الجدول الموالي عبارات المحور الأول لمعرفة إتجاهات أفراد العينة حول مبادئ حوكمة الشركات.

الجدول رقم (05): نتائج آراء أفراد العينة حول مبادئ حوكمة الشركات

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
البعد الأول: الإفصاح والشفافية	4.19	0.298	موافق
01. تقوم الشركة بالإفصاح السليم والصحيح وفي الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة والمتعلقة بها بما في ذلك المركز المالي وحقوق الملكية.	04.10	0.709	موافق
02. تقوم الشركة بإعداد المعلومات والإفصاح عنها طبقا	04.27	0.452	موافق بشدة

			لمستويات النوعية المرتفعة للمحاسبة والإفصاح المالي وغير المالي.
موافق	0.526	04.08	03. تفصح الشركة عن وجود ممارسات أو سلوكيات غير أخلاقية.
موافق بشدة	0.660	04.22	04. تعزز الشركة ثقافة الشفافية في جميع مستويات إدارية
موافق بشدة	0.439	04.25	05. تفصح الشركة عن أي تضارب محتمل في المصالح بطريقة واضحة.
موافق بشدة	0.379	04.24	البعد الثاني: مسؤوليات مجلس الإدارة
موافق بشدة	0.439	04.25	06. يطبق مجلس الإدارة معايير أخلاقية، ويأخذ بعين الاعتبار مصالح واهتمامات أصحاب المصالح في الشركة.
موافق بشدة	0.439	04.25	07. يشرف مجلس الإدارة على فعالية ممارسة حوكمة الشركات وإجراء التغييرات إذا لزم الأمر.
موافق بشدة	0.474	04.33	08. يضمن مجلس الإدارة الشفافية في عملية ترشح وانتخابات أعضاء مجلس الإدارة التي تتم بصورة رسمية.
موافق بشدة	0.554	04.27	09. يقوم مجلس الإدارة بوضع رؤية وإستراتيجية واضحة للشركة.
موافق	0.632	04.10	10. يوفر المجلس بيئة رقابة داخلية فعالة ويعمل على تعزيز إدارة المخاطر.
موافق	0.318	04.19	البعد الثالث: حقوق المساهمين
موافق بشدة	0.543	04.25	11. يسمح للمساهمين التصويت في الجمعية العامة وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
موافق	0.709	04.10	12. تتخذ الإجراءات اللازمة لحماية حقوق المساهمين.
موافق بشدة	0.452	04.27	13. يحصل المساهمين على معلومات كافية حول أي قرارات تخص أي تغييرات أساسية في الشركة مثل تعديل العقد التأسيسي للشركة
موافق	0.526	04.08	14. يتمكن المساهمين من الاطلاع على تقارير الأداء المالي للشركة بسهولة وشفافية.
موافق بشدة	0.660	04.22	15. تسعى الشركة إلى مشاركة المساهمين في القرارات الإستراتيجية الكبرى.
موافق بشدة	0.330	04.21	الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات SPSS.V26

التعليق:

✓ **بعد الإفصاح والشفافية:** من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن "بعد الإفصاح والشفافية" بلغ إجمالي متوسطاته الحسابية للإجابات (4.19) بإنحراف معياري (0.298). ووفقاً لمقياس الدراسة فإن هذا البعد يشير إلى درجة موافق.

✓ **بعد مسؤوليات مجلس الإدارة:** من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن "بعد مسؤوليات مجلس الإدارة" بلغ إجمالي متوسطاته الحسابية للإجابات (4.25) بإنحراف معياري (0.379). ووفقاً لمقياس الدراسة فإن هذا البعد يشير إلى درجة موافق بشدة.

✓ **بعد حقوق المساهمين:** من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن "بعد حقوق المساهمين" بلغ إجمالي متوسطاته الحسابية للإجابات (4.19) بإنحراف معياري (0.318). ووفقاً لمقياس الدراسة فإن هذا البعد يشير إلى درجة موافق.

7.3. تحليل لآراء العينة حول محور الثاني "نظام الرقابة الداخلية": تهدف عبارات المحور الثاني لمعرفة اتجاهات أفراد العينة حول نظام الرقابة الداخلية.

الجدول رقم (06): نتائج آراء أفراد العينة حول نظام الرقابة الداخلية

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
01. الإدارة العليا تلتزم بتطبيق نظام رقابة فعال	04.10	0.591	موافق
02. يتم التدقيق على العمليات بشكل دوري لضمان الالتزام بالضوابط	04.05	0.504	موافق

03. تقوم المؤسسة بتحديد وتحليل المخاطر بانتظام	4.15	0.483	موافق
04..يتم تطبيق ضوابط داخلية على جميع العمليات المالية والإدارية.	04.10	0.632	موافق
05.تساهم السياسات الداخلية في تعزيز الالتزام بأنظمة الرقابة الداخلية.	04.22	0.530	موافق بشدة
06. تلتزم الإدارة بإرساء قيم النزاهة والسلوك الأخلاقي داخل المؤسسة.	04.27	0.554	موافق بشدة
07. يوجد مجلس إدارة أو لجنة تدقيق تمارس دورها الرقابي بشكل فعال ومستقل.	04.25	0.543	موافق بشدة
الإجمالي	04.16	0.287	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (spss.v26)

التعليق:

يظهر هذا الجدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني، والمتمثل في نظام الرقابة الداخلية، حيث يتضح أن المتوسط الحسابي الإجمالي لفقرات هذا المتغير محصور ما بين (4.08-4.27) وذلك بقيمة تقدر ب(0.16)، وهي تقع ضمن مجال موافق حسب مقياس ليكرت الخماسي، وهذا ما يشير إلى أن أفراد عينة الدراسة موافقون على عبارات هذا المحور، أما فيما يخص الانحراف المعياري الإجمالي لفقرات هذا المحور يساوي (0.287)، وهي قيمة ضعيفة جداً وهذا ما يدل إلى عدم وجود تشتت (أي أن هناك توافق وانسجام) كبير في آراء أفراد عينة الدراسة حول الإجابة على فقرات هذا المحور.

8.3. اختبار الفرضيات اختبار فرضيات الدراسة:

■ **اختبار الفرضية الفرعية الأولى:** " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) لحوكمة الشركات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية من خلال بعد الإفصاح والشفافية.

الجدول (07): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

المتغير المستقل: مبادئ حوكمة الشركات							
الإحصاءات	معامل الارتباط	معامل التحديد R^2	قيمة (t) المحسوبة	قيمة F المحسوبة	معامل الانحدار B	مستوى الدلالة (Sig)	النتيجة
القيم	0.612 ^a	0.374	03.292	22.750	0.588	0.002	رفض الفرضية الصفرية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Spss.v26)

■ نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن معامل الارتباط بيرسون بين المتغير المستقل " مبادئ حوكمة الشركات " وبعد " الإفصاح والشفافية " قد بلغت قيمته ($R=0.612$)، فهو ذو قيمة موجبة حيث تدل على وجود علاقة طردية، وبما أنها قيمة تقترب من الواحد فهي علاقة قوية بينهما، في حين نلاحظ أن معامل التحديد يساوي (37.40%)، وهذا ما يعني أن نسبة قدرة تفسير المتغير المستقل (مبادئ حوكمة الشركات) للمتغير التابع " بعد الإفصاح والشفافية " مقبولة جداً، كما يشير الجدول أن قيمة F قد بلغت (22.750) وهي قيمة أكبر من قيمتها الجدولية، وكذا أن قيمة sig بلغت (0.002) فهي أقل من (0.05)، ووفقاً لهذه النتائج ترفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة التي تقر " بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) لحوكمة الشركات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية من خلال بعد الإفصاح والشفافية.

■ **اختبار الفرضية الفرعية الثانية:** " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) لحوكمة الشركات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية من خلال بعد مسؤوليات مجلس الإدارة.

الجدول (08): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

المتغير المستقل: مبادئ حوكمة الشركات							
الإحصاءات	معامل الارتباط	معامل التحديد R^2	قيمة (t) المحسوبة	قيمة F المحسوبة	معامل الانحدار B	مستوى الدلالة (Sig)	النتيجة
القيم	0.746 ^a	0.557	6.906	47.700	0.564	0.000	رفض الفرضية الصفرية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Spss.v26)

■ نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن معامل الارتباط بيرسون بين المتغير المستقل " مبادئ حوكمة الشركات " وبعد " مسؤوليات مجلس الإدارة " قد بلغت قيمته ($R=0.746$)، فهو ذو قيمة موجبة حيث تدل على وجود

علاقة طردية، وبما أنها قيمة تقترب من الواحد فهي علاقة قوية بينهما، في حين نلاحظ أن معامل التحديد يساوي (55.70%)، وهذا ما يعني أن نسبة قدرة تفسير المتغير المستقل (مبادئ حوكمة الشركات) للمتغير التابع "مسؤوليات مجلس الإدارة" مرتفعة، كما يشير الجدول أن قيمة F قد بلغت (47.700) وهي قيمة أكبر من قيمتها الجدولية، وكذا أن قيمة sig بلغت (0.000) فهي أقل من (0.05)، ووفقاً لهذه النتائج ترفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة التي تقر " بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لحوكمة الشركات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية من خلال بعد مسؤوليات مجلس الإدارة.

■ **اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:** " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لحوكمة الشركات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية من خلال بعد حقوق المساهمين.

الجدول رقم (09): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

المتغير المستقل: مبادئ حوكمة الشركات							
الإحصاءات	معامل الارتباط	معامل التحديد R^2	قيمة (t) المحسوبة	قيمة F المحسوبة	معامل الانحدار B	مستوى الدلالة (Sig)	النتيجة
القيم	0.590 ^a	0.348	4.500	20.252	0.531	0.000	رفض الفرضية الصفرية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Spss.v26)

■ نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن معامل الارتباط بيرسون بين المتغير المستقل "مبادئ حوكمة الشركات" وبعد "حقوق المساهمين" قد بلغت قيمته ($R=0.590$)، فهو ذو قيمة موجبة حيث تدل على وجود علاقة طردية، وبما أنها قيمة تقترب من الواحد فهي علاقة قوية بينهما، في حين نلاحظ أن معامل التحديد يساوي (34.80%)، وهذا ما يعني أن نسبة قدرة تفسير المتغير المستقل (مبادئ حوكمة الشركات) للمتغير التابع "بعد حقوق المساهمين" مرتفعة، كما يشير الجدول أن قيمة F قد بلغت (20.252) وهي قيمة أكبر من قيمتها الجدولية، وكذا أن قيمة sig بلغت (0.000) فهي أقل من (0.05)، ووفقاً لهذه النتائج ترفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة التي تقر " بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) لحوكمة الشركات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية من خلال بعد حقوق المساهمين.

■ **اختبار الفرضية الرئيسية:** " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لجودة التدقيق الخارجي في تعزيز كفاءة النظام المحاسبي المالي.

الجدول (10): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

المتغير المستقل: مبادئ حوكمة الشركات							
الإحصاءات	معامل الارتباط	معامل التحديد R^2	قيمة (t) المحسوبة	قيمة F المحسوبة	معامل الانحدار B	مستوى الدلالة (Sig)	النتيجة
القيم	0.760	0.578	7.216	52.072	0.761	0.000	رفض الفرضية الصفرية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Spss.v26)

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن معامل الارتباط بيرسون بين المتغير المستقل "مبادئ حوكمة الشركات" والمتغير التابع "نظام الرقابة الداخلية" قد بلغت قيمته ($R=0.760$)، فهو ذو قيمة موجبة حيث تدل على وجود علاقة طردية، وبما أنها قيمة تقترب من الواحد فهي علاقة قوية جداً بينهما، في حين نلاحظ أن معامل التحديد يساوي (57.80%)، وهذا ما يعني أن نسبة قدرة تفسير المتغير المستقل (مبادئ حوكمة الشركات) للمتغير التابع "نظام الرقابة الداخلية" مرتفعة جداً، كما يشير الجدول أن قيمة F قد بلغت (52.072) وهي قيمة أكبر من قيمتها الجدولية، وكذا أن قيمة sig بلغت (0.000) فهي أقل من (0.05)، ووفقاً لهذه النتائج ترفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة التي تقر "بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لمبادئ حوكمة الشركات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية، ونقبل الفرضية البديلة التي تقر " بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لمبادئ حوكمة الشركات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية".

■ خاتمة:

من خلال هذه الدراسة التي تناولنا فيها موضوع مساهمة مبادئ حوكمة الشركات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية، كون هذا الموضوع حظي بأهمية بالغة من طرف الباحثين والمختصين في هذا المجال، حيث توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نذكر أهمها في النقاط التالية:

- يتحصل المساهمين على معلومات كافية حول أي قرارات تخص أي تغييرات أساسية في الشركة مثل تعديل العقد التأسيسي للشركة.
- تفصح الشركة عن أي تضارب محتمل في المصالح بطريقة واضحة.
- تفصح الشركة عن وجود ممارسات أو سلوكيات غير أخلاقية.
- يقوم مجلس الإدارة بوضع رؤية وإستراتيجية واضحة للشركة.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) لحوكمة الشركات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية من خلال بعد الإفصاح والشفافية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) لحوكمة الشركات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية من خلال بعد مسؤوليات مجلس الإدارة.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) لحوكمة الشركات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية من خلال بعد حقوق المساهمين.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) لجودة التدقيق الخارجي في تعزيز كفاءة النظام المحاسبي المالي.

📌 قائمة المراجع:

- *حسين بشير الزعر، حاج قويدر قورين، دور نظام الرقابة الداخلية في تعزيز حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة SOTIPLAST مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 08، العدد 02، 2022، ص38
- *حكيم بوسلمة، حوكمة الشركات كآلية لمواجهة الفساد المالي وتحقيق التنمية المستدامة- تجربة ماليزيا نموذجا، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2018، ص51-52.
- *دربال سهام، عبو فاطمة سارة، ضرورة تبني مبادئ الحوكمة الرشيدة في الشركات التجارية في الجزائر، مجلة قضايا معرفية، المجلد 02، العدد 03، 2022، ص209.
- *رحال ناصر، موفق سهام، تقييم جاهزية البنوك الجزائرية لتبني مبادئ الحوكمة حالة بنك الخليج وكالة بسكرة أنموذجا، مجلة رؤى إقتصادية المجلد 09، العدد 02، 2019، ص213.
- *سعيد احلام، بن موفقي علي، مساهمة نظام الرقابة الداخلية يف الحد من المخالفات المحاسبية في ظل مبادئ حوكمة الشركات-دراسة حالة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 08، العدد 01، جوان 2021، ص485
- *سماح طلحي، ساكري نويري، دور تقييم نظام الرقابة الداخلية في تحديد اجراءات المراجعة الخارجية-دراسة حالة مطاحن الحضة المسيلة-، مجلة العلوم الانسانية لجامعة ام البواقي، المجلد 07، العدد 03، ديسمبر 2020، ص1370.
- *سهام حسين، أثر المدقق الخارجي لنظام الرقابة الداخلية على تحسين جودة نظام التدقيق، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف-، الجزائر، 2017-2018، ص43.
- *علاء فرحان طالب، إيمان شبحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، ط 01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان: 2011، ص28
- *علي حسين الدوغجي، إيمان مؤيد الخيرو، تحسين فاعلية نظام الرقابة الداخلية وفق نموذج COSO، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 70، جامعة بغداد، العراق، 2013، ص405-406.
- *محم بوهدة، شنافة جهرة، زرقاطة مريم، حوكمة الشركات في ظل النظريات التعاقدية وسبل إرسائها في بيئة الأعمال الجزائرية، مجلة أبعاد إقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 2020، ص416.
- *محمد ابراهيم موسى، حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2010، ص17:
- *محمد أحمد الخضير، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2005، ص21.
- *محمودي ملوك، التدقيق الداخلي ودوره في إرساء مبادئ الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية -دراسة استطلاعية لعينة من المؤسسات الاقتصادية النشطة في ولاية المسيلة، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد 09، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2022، ص804 :
- *مريني محمد، حديدي آدم، آليات تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الجزائرية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 08، العدد 01، 2022، ص338.

*Boudarbala mohamed, harrouchi djeloul, The role of corporate governance in determining the accounting conservatism level of algerian company's financial statements : a field study, journal of economic growth and entrepreneurship jege, vol° 04, N° 07, 2021, p:39

*BOUSSADIA. Hichem, **La gouvernance d'entreprise et le contrôle du dirigeant: Cas de l'entreprise publique Algérienne** ;Thèse De Doctorat, Université Abou Bekr Belkaid Tlemcen. Alegria, 2013-2014,p54-55.

*Eric Bonin, Jean-Luc Rossignol, **Le contrôle interne des entreprises de travail temporaire d'insertion: la nécessité d'un diagnostic des processus**, La revue des sciences de gestion, Vol 2, N° 224, 2007, p 41.